

# منظمة العفو الدولية

الولايات المتحدة الأمريكية : تم الإقرار بالتعذيب، وتبقى قضية المساءلة

رقم الوثيقة : AMR 51/003/2009

14 يناير/كانون الثاني 2009

يتصدر التعذيب عناوين الأخبار مجدداً في الولايات المتحدة الأمريكية. ويقول مسؤول أمريكي إن محمد القحطاني تعرض للتعذيب في غوانتانامو. والخبر الجديد لم يكن تعرّض القحطاني للتعذيب - إذ إن محاميه ومجموعات حقوق الإنسان وسواهم ما برحوا يقولون ذلك منذ زمن طويل - بل صدور هذا القول عن مسؤول أمريكي الآن.

والمسؤول الذي أدلى بهذا القول هو سوزان كروفورد، الجهة المسؤولة عن دعوة اللجان العسكرية للانعقاد في غوانتانامو. ففي مايو/أيار 2008، رفضت التهم المنسوبة إلى محمد القحطاني، وهو مواطن سعودي كان يواجه في حينه محاكمة تنطوي على عقوبة الإعدام في معسكر السجن. وفي ذلك الوقت لم يصدر أي توضيح رسمي لقرارها. وقد أبلغت الآن صحيفة واشنطن بوست بالقول: "إننا عدّنا القحطاني. وقد استوفت معاملته التعريف القانوني للتعذيب. ولهذا السبب لم أحل القضية". للمحاكمة<sup>1</sup> وبرغم أنها رفضت التهم "بدون تحيز" - ما يعني أن الحكومة تستطيع توجيه تهم للقحطاني في المستقبل - قالت سوزان كروفورد الآن إنها لن تسمح بأن تمضي مقاضاته قدماً إذا ما أُعيد توجيه تهم إليه.

وتثير المقابلة سؤالين. ماذا سيحدث لمحمد القحطاني وأين المساءلة على ما حدث له؟

التعذيب جريمة بموجب القانون الدولي. والولايات المتحدة الأمريكية ملزمة كطرف في اتفاقية مناهضة التعذيب بإجراء تحقيق "كلما كان هناك سبب معقول يدعو إلى الاعتقاد بارتكاب فعل من أفعال التعذيب في أية منطقة تخضع لولايتها القضائية". وتقتضي المعاهدة ذاتها إحالة القضية إلى السلطات المختصة فيها لغرض المقاضاة. وتمتع المعاهدة والقانون الدولي عموماً الاعتداد بالظروف الاستثنائية أو أوامر الرؤساء كمبرر لممارسة التعذيب. ويجب تقديم أي شخص صرّح بممارسة التعذيب أو ارتكبه أو تواطأ أو شارك في ارتكابه إلى العدالة، مهما كان مستوى منصبه الحالي أو السابق رفيعاً. ومع ذلك لم يقتزن الإقرار العلني بأن الولايات المتحدة الأمريكية مارست التعذيب ضد القحطاني بأي نأ حول الجهود التي بُذلت لتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة.

وقالت سوزان كروفورد إنه جرى التصريح بجميع أساليب الاستجواب التي استُخدمت ضد محمد القحطاني. وهذا أيضاً معروف منذ زمن طويل. وهناك وجه لإقامة دعوى ضد كبار المسؤولين الحاليين والسابقين في الإدارة الأمريكية والقوات المسلحة.

وتدعو منظمة العفو الدولية الإدارة والكونغرس الجديدين إلى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة في انتهاكات حقوق الإنسان في "الحرب على الإرهاب". ولا يجوز استخدام إنشاء مثل هذه اللجنة وعملها لمنع أو تأخير مقاضاة أي شخص تتوافر ضده أصلاً أدلة كافية على ارتكابه جرائم. وقد طال انتظار التحقيق الجنائي في تعذيب محمد القحطاني.

ومن المعروف أصلاً أن المعتقلين تعرضوا للتعذيب أيضاً في برنامج الاعتقال السري للولايات المتحدة الأمريكية. وقد اعترفت الإدارة بذلك عبر التأكيد في العام الماضي بأنها أجازت أسلوب "الإيهام بالغرق"، محاكاة الغرق، واستخدمته ضد ما لا يقل عن ثلاثة معتقلين احتُجزوا في البرنامج. وأعطى نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد تشيني سلسلة من المقابلات الإعلامية في الآونة الأخيرة أقر فيها بمشاركته في اعتماد أسلوب الإيهام بالغرق وأبلغ سي إن إن في 9 يناير/كانون الثاني 2009 بأنه "إذا دعت الضرورة، فإنني بالتأكيد سأوصي به مرة أخرى".

وينفي نائب الرئيس وسواه من المسؤولين بأن الإيهام بالغرق يشكل تعذيباً. ويستند نفيهم إلى تحايل على القانون. وكما خلصت لجنة القوات المسلحة في الكونغرس في الشهر الماضي فإن "مسؤولين كبار في الحكومة الأمريكية طلبوا معلومات حول كيفية استخدام أساليب عدوانية وإعادة تعريف القانون لإضفاء مظهر الشرعية عليها (لإلباسها لبوس الشرعية)"، واعتمدوا على "تفسيرات معيبة للغاية للقانون الأمريكي والدولي". ولا يستطيع أحد أن يُنكر بشكل مقبول أن الإيهام بالغرق يشكل تعذيباً، والتعذيب جريمة منصوص عليها في القانون الدولي.

وفي مقابلة مع أخبار إيه بي سي في 11 يناير/كانون الثاني، قال الرئيس المنتخب باراك أوباما إنه يعتقد أن "الإيهام بالغرق يشكل تعذيباً". وترحب منظمة العفو الدولية بهذا التصريح المبدئي الواضح. وفي الأسبوع المقبل إذاً سيكون للولايات المتحدة الأمريكية رئيس يعتبر أنها ارتكبت التعذيب، وسيترتب عليه واجب ضمان المساءلة الفردية والمؤسسية الكاملة. ولا يجوز أن تكون هناك ملاذات آمنة لممارسي التعذيب، وهو مبدأ اعتمدت عليه الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في فترة سابقة من هذا العام عندما قاضت الرئيس السابق لوحدة مكافحة الإرهاب الليبيرية بتهمة التعذيب.

وفي المقابلة التي أُجريت مع الرئيس المنتخب في 11 يناير/كانون الثاني، أعاد تأكيد التزامه بإغلاق مرفق الاعتقال في غوانتانامو. وقال إن تحقيق هدفه "سيسغرق بعض الوقت" لأنه سيكون "أكثر صعوبة على ما اعتقد مما يظنه العديد

من الناس". وذكر أن بعض أولئك المحتجزين "ربما كانوا خطرين جداً" وأن "بعض الأدلة ضدهم ربما كانت مشوهة". وقال إن إغلاق غوانتانامو يجب أن يتم بطريقة "لا تؤدي إلى الإفراج عن أشخاص عقدوا العزم على تحويلنا إلى أشلاء".

ومن المحتمل أن يشعر محامو محمد القحطاني بالقلق إزاء هذا التصريح. فقد زعمت السلطات الأمريكية بصورة متكررة أن محمد القحطاني شخص خطر، بينما تقاعست عن تقديمه إلى المحاكمة. وكما اعترفت سوزان كروفورد الآن، فإن المعاملة التي لقيها محمد القحطاني على أيدي أسريه عرضت إمكانية إجراء محاكمة عادلة للخطر.

والحل سهل ولا يحتاج إلا إلى إرادة سياسية لتنفيذه. إذ ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية الإفراج عن محمد القحطاني إلا إذا كانت ستوجه تهم له من جديد دون إبطاء وتقديمه لمحاكمة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمات العادلة في محكمة مستقلة ونزيهة – وليس لجنة عسكرية. ولا يجوز القبول بأية معلومات تم انتزاعها تحت وطأة التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في أية إجراءات، إلا ضد مرتكبي أية معاملة من هذا القبيل كدليل على حدوثها. وينبغي على السلطات السعودية أن تطالب بإعادة محمد القحطاني إلى وطنه ما دام لم يتم استيفاء هذه الشروط، وأن تبذل كل ما في وسعها لضمان احترام حقوقه بالكامل، سواء في حجز الولايات المتحدة أو في السعودية.

\* انظر أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية : أين المساءلة؟ باعث قلق صحي مع رفض التهم الموجهة إلى القحطاني، <http://www.amnesty.org/en/library/info/AMR51/042/2008/en>؛ والتحقيق والمقاضاة وسبيل الانتصاف. المساءلة على انتهاكات حقوق الإنسان في 'الحرب على الإرهاب'، <http://www.amnesty.org/en/library/info/AMR51/151/2008/en>

<sup>1</sup> مسؤول أمريكي يقول إن أحد المعتقلين تعرض للتعذيب. بوب وودويرد، واشنطن بوست، 14 يناير/كانون الثاني 2009.